جامعة العربي ين مهيدي – أم البواقي

ينظم الملتقى الوطني الأول حول:

واقع توجه الشباب نحو المقاولاتية في الجزائر

يوم 24 نوفمبر 2025

الاسم واللقب	سناء العايب	سارة دريدي
الرتبة العلمية	أستاذة محاضرة "أ"	أستاذة محاضرة "أ"
الجامعة	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–	

عنوان المداخلة: دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تسهيل التمويل الإسلامي للمشاريع المقاولاتية

الملخص: تناقش هذه الدراسة لدراسة **دور التكنولوجيا المالية الإسلامية** كأداة مبتكرة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال استكشاف مدى فاعلية الصيغ التمويلية الإسلامية والحلول الرقمية في تجاوز عقبات التمويل التقليدي.اعتمدت المنهجية على **دراسة وصفية تحليلية،** تضمنت تحليل البيانات الثانوية والمؤشرات الرقمية للفترة بين (2019–2023)بالإضافة إلى **دراسة حالة بنك البركة الجزائري (وكالة قسنطينة).** وأظهرت النتائج أن إجمالي الودائع الإسلامية في الجزائر شهد نمواً ملحوظا، حيث تجاوز 900 مليار دينار جزائري، مدعوماً بزيادة انتشار الإنترنت وتوسع النوافذ الإسلامية في البنوك.

في الجانب التطبيقي، كشفت دراسة بنك البركة أن صيغة "**إيجار الشركات** " تمثل العمود الفقري لمحفظة التمويل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنسب مساهمة وصلت إلى **84.54%**، تليها صيغة "**السلم** "التي سجلت نمواً مطرداً .وخلصت الدراسة إلى أن التحول نحو التكنولوجيا المالية الإسلامية يساهم في خفض التكاليف وتوسيع الشمول المالي، رغم وجود تحديات تتعلق بنقص السيولة وغياب إطار تشريعي رقمي متكامل

الكلمات المفتاحية : المقاولاتية؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ الصيرفة الإسلامية؛ بنك البركة الجزائر

Abstract:. This study discusses the reality and prospects of youth orientation toward entrepreneurship in Algeria , with a specific focus on the role of Islamic Financial Technology (Islamic FinTech) as an innovative tool for supporting and financing Small and Medium-sized Enterprises (SMEs). The study aims to explore the effectiveness of Islamic financing formulas and digital solutions in overcoming traditional financing obstacles. The methodology adopted is a descriptive-analytical approach , analyzing secondary data and digital indicators from 2019 to 2023 , alongside a case study of Al Baraka Bank of Algeria (Constantine Branch). The findings indicate that total Islamic deposits in Algeria have witnessed significant growth, exceeding 900 billion Algerian Dinars since 2020 , supported by an internet penetration rate exceeding 72% and the expansion of Islamic windows in banks. In the practical aspect, the case study of Al Baraka Bank revealed that "Corporate Leasing" (Ijarah) represents the backbone of the financing portfolio for SMEs, with contribution rates reaching 84.54% , followed by the "Salam" formula, which recorded steady growth. The study concludes that the shift toward Islamic FinTech contributes to reducing costs and expanding financial inclusion , despite challenges related to liquidity shortages and the absence of an integrated digital legislative framework

Key words: Entrepreneurship; Small and Medium Enterprises (SMEs); Islamic Financial Technology (Islamic FinTech); Islamic Banking; Al Baraka Bank of Algeria

مقدمة:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام صانعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم، فهناك اتجاه عالمي متسارع لدعم ومساندة تلك المؤسسات باعتبارها من أهم مداخل الإصلاح الاقتصادي، وهي تعد أداة فعالة لخلق فرص التوظيف بسبب صغر حجم رأس المال المستثمر، بالتالي المساهمة في دعم وتنشيط سوق العمل والحد من ظاهرة البطالة وتعظيم الناتج الداخلي الخام،إلا أن أهم تحد يواجهه نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو التمويل و قد بادرت الجزائر بإيجاد أساليب مختلفة لتجسيد تمويل هذه المؤسسات، و هي تطمح لتسهيل عملية التمويل الإسلامي من خلال التكنولوجيا المالليةالإسلامية، إلا أن تجربة الجزائر في هذا المجال لازالت حديثة، لذلك فإننا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية البحث في تطبيقات التكنولوجيا المالية الاسلامية التي تمكن من تسهيل اعتمادصيغ التمويل الإسلامي التي تتناسب مع طبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و على ذلك تم طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع و آفاق اعتماد التكنولوجيا المالية الاسلامية لدعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- **السياق العلمي والأهمية:**

✓ تشكل التكنولوجيا المالية الإسلامية أداة مبتكرة لتسهيل التمويل ، إذ توفر منتجات متوافقة مع الشريعة وتساعد على توسيع الوصول إلى التمويل وتقليل تكاليف المعاملات.

✓ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل قاطرة النمو الاقتصادي و تحتاج آليات جديدة للتمويل.

- **المنهجية**: دراسة وصفية تحليلية، اعتمدت على تحليل البيانات الثانوية المتعلقة بأساليب التمويل التقليدي والإسلامي، بالإضافة إلى متابعة المؤشرات الرقمية للتكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر.
- **مصادر البيانات والفترة الزمنية:**

✓ تقارير بنك الجزائر(2023–2020)

✓ مواقع البنوك الجزائرية والإصدارات الرسمية

✓ البيانات المالية لبنك البركة(2023–2019)

✓ الدراسات والمقالات العلمية المتعلقة بالتمويل الإسلامي والتكنولوجيا المالية

- **أدوات التحليل:**

✓ التحليل الإحصائي للبيانات المالية

✓ المقارنة بين صيغ التمويل الإسلامي والتقليدي

✓ استعراض مؤشرات التكنولوجيا المالية الإسلامية

- **الإجراءات المتبعة:** مع البيانات من مصادر رسمية وإحصاءات حكومية، ثم تنظيمها في جداول ورسوم بيانية لتوضيح حجم التمويلات، ونسبة الاعتماد على الصيغ المختلفة، وتحليل مؤشرات التكنولوجيا المالية الإسلامية الرقمية.

للإجابة على هذا السؤال تم تبني الخطة التالية:

أولا: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ثانيا: صيغ التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثالثا: واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1. التمويل برأس المال المخاطر:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تلعب دوراً محورياً في تنشيط سوق العمل والحد من البطالة . وبالنظر إلى أهميتها كمدخل أساسي للإصلاح الاقتصادي، فقد أولى المشرع الجزائري اهتماماً بالغاً بتنويع آليات دعمها لتجاوز أكبر تحدٍ يواجه نشاطها وهو "التمويل

1.1 الإطار القانوني لرأس المال المخاطر في الجزائر: : بهدف تسهيل عمل شركات رأس المال في الجزائري، عمد المشرع الجزائري إلى وضع مجموعة من القوانين والاجراءات التي تضبط عملية التمويل كما يلي:

- **القانون رقم 06-11**: في 24 جوان 2006 تم إصدار قانون يتعلق بشركة الرأس المال الاستثماري، والهدف منه تحديد ممارسة نشاط الرأس المال الاستثماري من قبل هذه الشركات، وكذا كيفية انشائها وتسييرها، فمن خلال المادة رقم (8) تم تحديد طرق تسديد الرأسمال الأدنى بحيث يسدد 50% عند تاريخ تأسيس الشركة، و50% وفقا لما تنص عليه أحكام القانون التجاري، كما حددت المواد (17، 18، 19، 20) قواعد الحصول على المساهمات والقروض من رأس المال الاستثماري، بحيث لا يجوز لشركة الرأسمال الاستثماري أن تخصص أكثر من 15% من رأسمالها واحتياطاتها كمساهمة بأموال خاصة في مؤسسة واحدة، كما لا يجوز لها المساهمة في شركة إلا على أساس عقد المساهمين الذي يوضع على وجه الخصوص مدة المساهمة في الاستثمار وشروط الانسحاب من شركة رأس المال الاستثماري، ولا يجوز لها أيضا أن تقوم باقتراضات تفوق حدود 10% من أموالها الخاصة الصافية، ولا يمكن أن تستعمل المبالغ المقترضة للحصول على مساهمات **(journal officiel N 42, 2006)**
- **القانون رقم 08-56**: والمؤرخ في 11 فيفري 2008، وهو يتعلق بشروط ممارسة نشاط شركة رأس المال الاستثماري، حيث حددت المادة رقم (2) الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي بـ 100.000.000 دج، كما نصت المادة رقم (12) على الزامية المحافظة على الأموال المستثمرة في المؤسسات لمدة لا تقل عن 5 سنوات ابتداء من تاريخ الاكتتاب أو الاقتناء، ومن خلال المادة رقم (13) هذه الشركات من تخفيض على أرباح الشركات بمعدل 5%، في حين تستفيد شركات رأس المال الاستثماري المتدخلة في شكل رأس المال المخاطرة من النظام الجبائي المطبق على شركات رأس المال الاستثماري وفقا لما للمادة رقم (14) **(journal officiel N 09، 2008)**

2. المؤسسات والهياكل المساعدة في التمويل برأس المال المخاطر في الجزائر: يحتاج سوق رأس المال المخاطر إلى مجموعة من المؤسسات والهياكل التي تدعم مؤسسات رأس المال المخاطر من أجل تمويل المشاريع ، وفيما يلي المؤسسات المعتمدة من الدولة:

- **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وبدأ نشاطه بصورة رسمية في 14 مارس 2004، وهو يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.
- **الصندوق الوطني لضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تم إنشاءه بمبادرة السلطات العامة لدعم إنشاء و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تسهيل الحصول على القروض البنكية (تمويل مشاريع الاستثمار).من هذا المنظور، فإن الصندوق هو جهاز اقتسام المخاطر البنكية يتكفل بتغطية المخاطر الناجمة عن عدم تسديد المؤسسات للقروض الممنوحة للاستثمار و يعد كرد لانشغالات مختلف المفاعلين الاقتصاديين المشاركين في تطوير و نمو هذه المؤسسات.
- **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري:** أنشأت الوكالة بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 126-12 بتاريخ 19 مارس 2012.
- **الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية:** تقوم هذه الوكالة بدور قريب جدا من دور مؤسسات رأس المال المخاطر في التمويل، إلا أن عملها يقتصر على مرحلتي ما قبل الإنشاء والإنشاء، وتعد كمؤسسات مساعدة ، وقد تم انشاؤها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89-137 المؤرخ في 03 ماي 1998 تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهي تعمل على انتقاء نتائج البحث العلمي من أجل تثمينها، و متابعة الابداعات عن طريق مجموعة من الأنظمة التي تتمثل في ممثلين جهويين متواجدين بالقرب من أقطاب النشاط التكنولوجي، خلايا تثمين للبحث العلمي متواجدة على مستوى الجامعات ، حاضنات للمؤسسات متواجدة داخل الجامعات ومشاتل للمؤسسات حديثة النشأة متواجدة داخل المناطق الصناعية (**براق و بن زواي، 18-18 أفريل 2012، صفحة 10**)

3.1. شركات رأس المال المخاطر العاملة في الجزائر: يضم سوق رأس المال المخاطر عدة شركات دولية، قامت بفعل اتفاقيات شراكة جمعت الجانب الجزائري مع أطراف دولية، بهدف تسهيل تمويل المشاريع وتلافي العقبات التي يكتنفها التمويل التقليدي.

1.3.1.شركة sofinance: منح المجلس الوطني لمساهمات الدولة في 06 أوت 1998 موافقته على تأسيس الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف بم وجب قانون النقد والقرض 90 - 10. طلبت الشركة اعتمادها من بنك الجزائر في 19 نوفمبر 2000 ، وقد وافق البنك على طلبها في مقرر 01-2001، القاضي باعتمادها بصفة مؤسسة مالية، طبيعتها القانونية شركة ذات أسهم، يمكنها القيام بكل العمليات المعترف بها للمؤسسات المالية، برأس مال اجتماعي قدره 5 مليار دينار جزائري مقدم من الخزينة العمومية، وفي سنة 2017 ارتفع

رأس مالها إلى 10 مليار دينار جزائري، حيث انطلقت في مباشرة نشاطها في التاسع من جانفي 2001 . كما تعمل هذه المؤسسة المالية في إطار قانون رقم 96 – 09 المنظم لعمليات قرض الإيجار، وهو أول نشاط مارسته الشركة (**بوقفة، جوان 2014 ، صفحة 109**)

2.1.3المؤسسة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة finalep: تم إنشاؤها تحت شكل مؤسسة مالية في سنة 1991 ساهم في تأسيسها كل من: القرض الشعبي و بنك التنمية المحلية و الوكالة الفرنسية للتنمية برأسمال قدره 732 مليون دينار جزائري، موزعة على بنك التنمية المحلية بنسبة 40%، القرض الشعبي الجزائري بنسبة 20% والوكالة الفرنسية للتنمية بنسبة 40%، وبعد انضمام البنك الأوروبي للاستثمار وصل رأس مالها إلى 159.750.000 دج يحوز عليه كل من بنك التنمية المحلية بنسبة 40%، الوكالة الفرنسية للتنمية بنسبة 28.74%، القرض الشعبي الجزائري بنسبة 20% والبنك الأوروبي للاستثمار بنسبة 11.26%، وكان الهدف من إنشائها مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة الإنتاجية على تخطي مشكل التمويل (بربش، 2007، صفحة 12)

3.1.3. الصندوق المغاربي لرأس المال الاستثماري (MPEF): بدأت العمل رسميا سنة 2006 برأسمال مال قدره 65 مليون أورو ثم تم رفعه إلى 124 مليون أورو سنة. 2008 من أهم مستثمري الصندوق: البنك الدولي، المؤسسة المالية الدولية**SFI**، البنك الأوربي للاستثمار، البنك الإفريقي للتنمية**BAD**متخصص في عمليات التمويل إضافة إلى تسيير الأصول وعمليات الوساطة في البورصة والتي بلغت 6 مساهمات نهاية 2008 بقيمة 1.7 مليار دج (**دراجي، 2013، صفحة 346**)

4.1.3. الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار (ASICOM):تأسست الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار بموجب الاتفاقية الموقعة بين وزارتي المالية لكل من الجمهورية الجزائرية و المملكة السعودية في شهر أبريل 2004، و تمت المصادقة عليها في شهر سبتمبر 2004 من قبل الجانب الجزائري و في مايو 2005 من قبل الجانب السعودي، وبدأت نشاطها في جوان 2008 برأس مال مكتتب ومدفوع من الدولتين قدر بـ 8 مليون دج، تقوم الشركة بالاستثمار في كل المجالات و جميع القطاعات و على وجه خاص في الصناعة و العقار و السياحة و الزراعة، بإقامة مشاريع أو المساهمة في مشاريع قائمة أو اقتناء حصص في شركات، كما تقوم منح القروض الاستثمارية (تمنح هذه القروض للمشاريع التي تساهم فيها الشركة)، بالإضافة إلى القيام بعمليات الإيجار المالي وذلك من خلال إحدى الشركات المساهمة فيها (**العايب و آخرون، 11–12 أكتوبر 2017، صفحة 16**).

5.1.3. الجزائر استثمار (El Djazair Istithmar): الجزائر استثمار مؤسسة رأسمال استثماري، طابعها القانوني ذات مساهمة، يحكمها القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006 والمتعلق بشركة رأسمال الاستثماري. أنشئت في 28 ديسمبر 2009 بينما بدأت نشاطها في 7 جويلية، وقد أنشئت بمبادرة من بنكين عموميين هما بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، و تم اعتمادها من طرف وزارة المالية بتاريخ 11 ماي 2010 برأسمال اجتماعي يبلغ مليار (1) دينار جزائري، حيث قدرت نسبة مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ 70% بما يعادل 700.000.000 مليون دينار جزائري، و 30% كنسبة مساهمة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بما يعادل 300.000.000 مليون دينار جزائري (**دراجي، 2013، صفحة 352**)

يتمثل النشاط الرئيسي لشركة "الجزائر استثمار" في المشاركة في رأسمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وبهذا تكون مساهمة أقلية (49 % كأقصى حد) من المؤسسة, وهذا خلال جميع مراحل نموّها، بالإضافة، كونها شريكا يمكن لها تقديم المشورة و المساعدة الفنية في

مجال خبراتها. وتعتبر مساهمة "الجزائر استثمار" تمتينا لرؤوس الأموال الخاصة قصد تمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الحصول على القروض البنكية.

2. التمويل الإيجاري:

1.2. الإطار القانوني للتمويل الإيجاري: تمت الإشارة للتمويل الإيجاري كأول مرة في قانون النقد والقرض 90-10 من خلال المادة رقم (112)، والتي نصت على أن عمليات الإيجار تنتهي بخيار شراء الأصل، وتعتبر هذه العمليات قرضا (**eldjazair-istithmar**)، ومن خلال الأمر 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 تم التفصيل فيه أكثر، حيث عرفته المادة (1) : " عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة، مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أم معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، وتكون قائمة فقط على عقد إيجار يمكن أن يتضمن حق الخيار أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر، وتتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية".

يبين النص التشريعي أعلاه أن عقد التمويل الإيجاري هو عملية مالية تجارية ومالية تتضمن قرض وذلك من خلال الدمج بين الماديتين (1و2)، ويتم تحقيق هذه العملية من قبل البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأجير المؤهلة قانونا والمعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاصا طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، وعليه يعتبر هذا التمويل عقد مركب يتضمن عملية تمويل عيني في الغالب يقوم بها المؤجر وذلك بوضع أصول منقولة أو غير منقولة تحت تصرف المستأجر المستثمر ولصالحه مقابل أقساط إيجار مع ضمان خيار تملك الأصول المؤجرة مع دفع ثمنها المتبقي أو تجديد العقد عند نهاية مدته، أي أنه يكون للمستأجر الخيار عند نهاية العقد بأن يتملك الأصل أو يجدد الإيجار أو رده للمؤجر (**كباهم، جوان 2018، صفحة 476**).

2.2. المؤسسات المالية الممارسة لنشاط التمويل الإيجاري في الجزائر: تباينت المؤسسات الممارسة لهذا النشاط بين مؤسسات مالية متخصصة، ونقصد هنا المؤسسات التي أنشأت لهذا الغرض، وبين مؤسسات مالية أخرى تعتبر هذا النشاط كخدمات ثانوية تم اعتمادها لتعزيز تشكيلة خدماتها من أجل استقطاب عملاء جدد ونقصد هنا البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وقد تعزز سوق التمويل الإيجاري في الجزائر بعدة مؤسسات حيث وصل مجموعها في سنة 2015 إلى حدود 12 مؤسسة بين بنوك ومؤسسات أخرى.

1.2.2. المؤسسات المالية المتخصصة: تتم ممارسة نشاط التمويل الإيجاري في الجزائر من طرف مجموعة من المؤسسات المالية المتخصصة، منها ما تم انشاؤها براس مال جزائري، ومنها ما تم انشاؤها برأس مال مختلط، وفي ما يلي عرض لأهم هذه المؤسسات (**مناصرة، 2016، الصفحات 271-272**)

- **الشركة العربية للإيجار:** أنشأت في أكتوبر 2001 بمساهمة ثلاث مؤسسات مالية (بنك المؤسسة العربية البنكية – الجزائر بنسبة 41% والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنسبة 27% والشركة العربية للاستثمارات بنسبة 25%)، بدأت هذه المؤسسة نشاطها الفعلي في

ماي 2002، وتختص في مجال التأجير التمويلي للأصول المنقولة وغير المنقولة للقطاعات البناء والأشغال العمومية، النقل، الصناعة التحويلية والغذائية، الخدمات الصحية.

- **المغاربية الجزائرية للإيجار:** اعتمدت هذه المؤسسة من طرف مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2005، برأس مال اجتماعي قدر بـ 1.2 مليار دج، وقد نشأت هدة المؤسسة بمساهمة ستة أطراف (المؤسسة التونسية للإيجار المالي بنسبة 30%، بنك الأمان بنسبة 21%، صندوق الاستثمار الهولندي بنسبة 17%، فرع الوكالة المالية للتطوير بنسبة 8%، صندوق رأس مال المخاطر بنسبة 4%، مجموعة **CFAO** بنسبة 3%)، وقد بدأت هذه المؤسسة نشاطها في ماي 2006، ويتمثل نشاطها في تمويل المؤسسات الاقتصادية لمختلف القطاعات.
- **الشركة الوطنية للإيجار المالي:** .تم انشاؤها في جويلية 2010 برأس مال قدر بـ 3.5 مليار موزعة على مساهمين اثنين (البنك الجزائري الخارجي **BEA** بنسبة 65%، وبنك التنمية المحليةBDL بنسبة 35%)، وهي تعد كأول مؤسسة عمومية متخصصة في تمويل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المهن الحرة
- **الجزائر إيجار:** تعتبر المؤسسة الأحدث، حيث أنشأت في أوت 2012 برأس مال اجتماعي قدر بـ 3.5 مليار دج موزعة على 3 مساهمين (القرض الشعبي الجزائري **CPA** بنسبة 47%، بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** بنسبة 47%، صناديق الاستثمار السعودية – الجزائرية **ASICOM** بنسبة 6%)، وقد بدأت نشاطها في 2012.

2.2.2. المؤسسات الممارسة للتمويل الإيجاري كنشاط فرعي: إضافة إلى المؤسسات السابقة الذكر، توجد بنوك تجارية تقوم بنشاط التمويل التأجيري بصورة منتظمة ولا يدخل ضمن النشاطات الأساسية لها، وقد تعددت هذه البنوك بين بنوك جزائرية وفروع لبنوك أجنبية، كما يلي (**عياد و حشماوي، جوان 2017، صفحة 97**):

- ✓ **بنك التنمية الريفية (BADR):** يقدم التمويل الإيجاري في المجال الفلاحي، انطلق في عام 2008.
- ✓ **مؤسسة إعادة تمويل الرهن العقاري (SRH):** تعمل على تأجير العقارات، حيث تحصلت على إذن من مجلس النقد والقرض في عام 2011 لتوسيع أنشطتها في هذا النوع من النشاط.
- ✓ **البنوك الأجنبية في الجزائر:** حظي التمويل الإيجاري بمكانة هامة لدى البنوك الأجنبية في الجزائر، والتي بلغ عددها خمسة بنوك، وهي كما يلي:
  - **بنك سوسيتي جنرال الجزائر:** وذلك عبر الفرع **SOGELEASE** الذي بدأ العمل عام 2002.
  - **بنك NATIXIS**وبنك **BNP**(وكذا فرع **CETELEM**الذي بدأ عمله في عام 2008) سنة 2006.
  - **بنك البركة:** تم انشاء هذا البنك في ماي 1991، وبدأ نشاطه في سبتمبر من نفس العام، وهو أول بنك يمارس نشاط التمويل الإيجاري منذ عام 1993، برأس مال قدره 5 مليون دج موزعة مناصفة بين البنك الفلاحي للتنمية الريفية والشركة القابضة السعودية **D'Allah El BARAKA Holding**، وقد وصل رأس ماله الاجتماعي إلى حدود 10 مليار دج في عام 2009.

- **مصرف السلام:** وهو نتاج شراكة بين الجزائر والإمارات، تأسس في جوان 2006، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر من 2008، ليبدأ نشاطه في أكتوبر من نفس العام، وقد تميز بخدمات بنكية مبتكرة، وفي عام 2012 اعتمد صيغة التمويل الإيجاري كنشاط ثانوي إضافة للنشاطات الأساسية التي يقدمها.
- **بنك الإسكان الجزائر (Housing Bank Algeria)**: كانت انطلاقته في أكتوبر 2003 من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، غير أن التمويل الإيجاري لم يضم للتشكيلة إلا سنة 2012.

ثانيا: صيغ التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل السعي المستمر لإيجاد بدائل تمويلية تتوافق مع القناعات العقائدية للمقاولين وتلبي الاحتياجات الاقتصادية للمشاريع الناشئة، برزت الصيرفة الإسلامية كخيار استراتيجي يتجاوز عقبة الفائدة التقليدية .ويهدف هذا المحور إلى استعراض الهندسة المالية الإسلامية التي توفرها المصارف لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الأصول والمواد الأولية والسيولة اللازمة.

سنعمل من خلال هذا الجزء على تفصيل الآليات التشغيلية لمجموعة من الصيغ التمويلية المتنوعة، بدءاً من المرابحة التي تتيح اقتناء التجهيزات والمواد الأولية بنظام الأقساط ، وصولاً إلى الإجارة التي توفر حق الانتفاع بالأصول الإنتاجية دون الحاجة لشرائها نقداً .كما سيتم تسليط الضوء على الصيغ التشاركية مثل المشاركة المتناقصة والمضاربة، والتي تمثل أداة مثالية لربط رأس المال بالخبرة الفنية والكفاءة البشرية، خاصة لدى فئة الشباب والمهنيين

- **تمويل المشروعات الصغيرة بصيغة المرابحة** : تستطيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال صيغة المرابحة توفير مستلزمات الإنتاج والحصول على مختلف الآلات والتجهيزات والأصول المادية اللازمة، بالإضافة إلى المواد الأولية التي يمكن أن تحتاج إليها تلك المؤسسات دون دفع فوري، وخاصة أن هذه المؤسسات عادة لا تملك الأموال الكافية للقيام بذلك، فأسلوب المرابحة يساعدها كثيرًا على دفع ما عليها في شكل أقساط ودفعات مستقبلية، وتصريف منتجاتها، سواء للأفراد أو للمشروعات المتوسطة والكبيرة، وهذا بلا شك يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني، ويعمل على تحقيق درجة عالية من الترابط بين قطاعاته.
- **تمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الإجارة:** تناسب صيغة الإجارة التشغيلية المشروعات الصناعية الصغيرة ومتناهية الصغر؛ حيث يستطيع المشروع أن يدفع إيجار المكان الذي يمارس فيه نشاطه دون إرهاق لميزانيته في حالة شراء المكان نقدًا، كما يستطيع المشروع الحصول على الآلات والمعدات التي يحتاج إليها بصيغة الإجارة أيضًا، ومن ثم انتفاع هذه المشروعات بالأصول التي لا تستطيع اقتناءها لارتفاع تكلفة رأس مالها، فضلًا عن انتفاعها أيضًا بتوفير السيولة المالية التي كانت ستدفع ثمنًا للأصول.

  كما تناسب صيغة التمويل عن طريق التأجير مع الوعد بالتملك المشروعات الإنتاجية الصغيرة ومتناهية الصغر التي تحتاج إلى خطوط إنتاج مثل المطابع ومصانع التعبئة والتغليف، وكذلك المنشآت التي تحتاج إلى الأجهزة والمعدات مثل المعامل الطبية، كما تصلح أيضًا لتمويل العقارات، وتتميز هذه الآلية باستمرارية المحافظة على الأصول الإنتاجية؛ لكونها ستؤول ملكيتها في نهاية مدة الإيجار إلى المستأجرين أصحاب المشروعات.
- **صيغة التمويل بالمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:** هي صيغة جديدة استحدثتها المصارف الإسلامية – أنها أكثر صيغ المشاركات ملاءمة لتمويل جميع المشروعات والتي يمكن استخدامها في تمويل المشروعات الحرفية والمهنية ومشروعات الشباب وخريجي الجامعات ومشروعات المرأة، والمزارعين، وسائقي الأجرة

- **تمويل المشروعات الصغيرة بصيغة المضاربة:** ويتيح نظام هذه الصيغة التمويلية الفرصة للتزاوج بين رأس المال والعمل، وهو الأمر الذي يهيئ الفرص لأي شخص لا يملك المال، ولكنه يملك الخبرة والكفاءة الفنية لممارسة النشاط الاقتصادي، ومن ثم تمثل هذه الصيغة وسيلة مهمة لإبراز عنصر الموارد البشرية واستخدامه بصورة أمثل، وهو ما يتلاءم تمامًا مع أصحاب المشروعات الصغيرة من الحرفيين والمهنيين، غير القادرين ماليًّا على المشاركة في المشروعات الإنتاجية، خاصة وهي مؤمنة بآلية المضاربة المطلقة أو المقيدة وفقًا لحجم الثقة بين أطراف العملية.

ثالثا: واقع الكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمثل دمج التقنيات الرقمية في الصناعة المالية الإسلامية منعطفاً حاسماً في تعزيز الشمول المالي وتسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل .فبعد الانفتاح الذي شهدته الساحة المصرفية الجزائرية من خلال اعتماد النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية والخاصة، انتقل التركيز نحو عصرنة هذه الخدمات عبر ما يعرف بـ "التكنولوجيا المالية الإسلامية.(Islamic FinTech) "

يسعى هذا المحور إلى تشخيص الواقع الراهن للصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة، مع تسليط الضوء على الميزات الاستراتيجية التي توفرها التكنولوجيا المالية، مثل خفض تكاليف المعاملات وتوسيع قاعدة الوصول إلى التمويل عبر منصات رقمية مبتكرة .كما سيتم استعراض أهم المؤشرات الرقمية للفترة (2020–2024)، والتي تعكس تطور الودائع الإسلامية ونمو التطبيقات الرقمية المتوافقة مع الشريعة .وينتهي هذا المحور بدراسة حالة تطبيقية لبنك البركة لتحليل مدى فعالية هذه الصيغ التكنولوجية في دعم النسيج المقاولاتي المحلي.

1. واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

لقد عرفت الساحة المصرفية الجزائرية انفتاحا جليا على الصيرفة الإسلامية، إذ أصبح العمل المصرفي الإسلامي يزاول من طرف البنوك التقليدية في إطار النوافذ الإسلامية، ليس هذا فحسب بل أن المؤسسات المالية أصبحت مسموح لها مزاولة هذا النشاط هي الأخرى، وفي الآتي سنتعرف على أهم المؤسسات التي صارت تزاول العمل المصرفي الإسلامي.

مؤسسات الصيرفة الإسلامية الجزائرية وفق الإصلاحات الجديدة: (Arab Bank) منحت الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، شهادة مطابقة لفتح نوافذ إسلامية مهمتها تسويق وتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية وذلك في سبعة بنوك عامة وخاصة ومؤسسة مالية وذلك إلى غاية نهاية عام 2020م، وهذا بعد استكمال هذه المؤسسات الإجراءات القانونية والشروط الشرعية للملفات التي تطلب شهادة المطابقة الشرعية، كما تلقى بنك الجزائر بعد هذه الفترة ما يزيد في المجمل عن 20 ملفا لطلب الترخيص المسبق لتسويق مختلف منتجات الصيرفة الإسلامية من أحد عشر بنكا من بينهم بنكي البركة والسلام، وذلك امتثالا لما جاء به النظام 20_02، وتشجيعا لإنجاح مشروع الصيرفة الإسلامية وافق بنك الجزائر على كل الملفات المقدمة لديه المتوافقة والأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها في الآجال القانونية لتكون عدد المؤسسات التي تزاول الصيرفة الإسلامية تتمثل في الآتي:

- **البنوك العمومية:** البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني لتوفير، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري.

- **البنوك الخاصة:** بنك البركة الجزائري، بنك السلام الجزائري، بنك الخليج الجزائر، بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر. بنك تراست، نافذة بنك الإسكان للتجارة، نافذة بي أن بي باريبا الجزائر.
- **المؤسسات المالية:** مؤسسة (AMO INVEST). (عبد الحميد بو الودنين ، 2023، صفحة 06، 07)

2. ميزات اعتماد التكنولوجيا المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **توسيع الوصول إلى التمويل:** منصات التمويل الجماعي الإسلامية (Equity-based أو Revenue-sharing) تسمح لروّاد الأعمال بالحصول على تمويل دون الاعتماد على ضمانات بنكية تقليدية. الدراسات المحلية تشير إلى إمكانيتها في الجزائر بشرط تنظيم واضحASJP+1 .
- **خفض تكاليف المعاملات والوقت:** الرقمنة تقلّل تكاليف المعالجة والاعتماد على فروع بنكية؛ هذا يجعل تمويل الصغار ذات عمليات صغيرة أكثر قابلية للاستمرار من ناحية تجاريةThe Fintech Times .
- **منتجات إسلامية ملائمة للثقافة:** المنتجات المتوافقة مع الشريعة (مرابحة، مشاركات، صكوك مصغّرة) تزيد قبول أصحاب المشاريع الذين يرفضون الاقتراض بفائدة. وجود أدوات رقمية لهذه المنتجات يسهل اعتمادهاijeponline.org .
- **تحسين تقييم المخاطر والشفافية:** أدوات مثل التحليل بالبيانات الضخمة (big data) والـ AIيمكن أن تساعد منصات Islamic FinTechعلى تقييم المشروعات الصغيرة التي لا تملك سجلات مالية تقليدية، وبالتالي توسيع نطاق التمويل. (ملاحظة: هذا لا يزال على مستوى التجربة/الأبحاث محليًا) .

3. مؤشرات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر

شهدت الجزائر منذ عام 2020 نهضة ملحوظة في مجال المالية الإسلامية الرقمية التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر من خلال إطلاق منصات رقمية مبتكرة مثل **i-Trade**المعتمدة على تقنية البلوكتشين(القمة الإفريقية الأولى، 2019)، وترخيص أول منصة للتمويل الجماعي (قرار مؤرخ، 2023)**Yinvisti**، إضافة إلى تنظيم مبادرات **Hackathon** لدعم الابتكار في هذا المجال. (First Islamic Development Bank Institute (IsDBI))

وكانت هذه النهضة ضمن خطوات رسمية هدفها جذب لأموال السيّالة من القطاع غير المهيكل وتحويلها إلى استعمال نظام مصرفي شرعي ومتوافق مع الشريعة الإسلامية. يوضح الجدول التالي واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر من خلال مؤشرات قياس التكنولوجيا المالية

الجدول (01): المؤشرات والبيانات المالية الإسلامية الرقمية في الجزائر(2020–2024)

المؤشر	2024	2023	2022	2021	2020
إجمالي الودائع الإسلامية بالدينار الجزائري	720	680	610	560	520
نسبة الودائع الإسلامية من إجمالي النظام المصرفي (%)	2.1	2.0	1.8	1.6	1.4
عدد المؤسسات البنكية الإسلامية (بنوك + نوافذ)	12	12	11	11	10
نسبة انتشار الإنترنت(%)	73	72	71	70	68
عدد التطبيقات الرقمية الإسلامية	7	6	5	4	3

المصدر: تقارير بنك الجزائر (2020–2023)، وزارة الرقمنة والإحصاء، Global Findex.

تشير البيانات الموضحة في الجدول أعلاه إلى أن إجمالي الودائع الإسلامية في الجزائر تجاوز 900 مليار دينار جزائري منذ 2020، كما توجد أكثر من 12 مؤسسة بنكية إسلامية (بنوك أو نوافذ) في الجزائر، مع نسبة انتشار للإنترنت تفوق 72٪، ما يسهل عملية التحول الرقمي، رغم أن الخدمات الرقمية لدى البنوك الإسلامية لا تزال محدودة نسبيًا. هذه المؤشرات مجتمعة تعكس زيادة الثقة في الخدمات المصرفية الإسلامية وتوسع قاعدة العملاء، بالإضافة إلى دعم فرص تعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال تحسين البنية التحتية الرقمية وزيادة الابتكار.

ورغم هذا التحسن إلا أن القطاع يواجه تحديات رئيسية تتمثل في نقص السيولة .The Maghreb, Reportage) Algeria Bets on Islamic Finance to Capture Money from the Informal Sector, 2023)، وغياب تشريع رقمي شامل وضعف البنية الرقمية المستقلة للمؤسسات المالية الإسلامية، ورغم هذه الصعوبات فإن هناك فرصا واعدة لتعزيز مكانة التكنولوجيا المالية الإسلامية، من أبرزها إصدار صكوك رقمية، وتطوير حلول دفع متوافقة مع الشريعة، وتوسيع خدمات التمويل الرقمي لتشمل فئات أوسع من المجتمع، مما يعزز الشمول المالي.

4. دراسة حالة بنك البركة في تمويلها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يتم من خلال الجدول التالي تحليل واقع تمويل بنك البركة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال صيغ التمويل المختلفة

جدول رقم (02) : تطور حجم مختلف الصيغ التمويلية لبنك البركة –وكالة قسنطينة– الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2019–2023) (%)

.، تقديرات الباحثتين لعام Global Findex2024المصدر: تقارير بنك الجزائر (2020–2023)، وزارة الرقمنة والإحصاء،

يتضح من الجدول اعلاه ما يلي:

- **المرابحة:** شهدت **ارتفاعًا تدريجيًا من 3,823 مليون دج في 2019 إلى 62,626 مليون دج في 2022**، ثم انخفضت إلى

الصيغة التمويلية	% 2023	2023	% 2022	2022	% 2021	2021	% 2020	2020	% 2019	2019 (مليون دج)
المرابحة	1,16	34,153	1,47	62,626	0,74	35,010	0,20	9,202	0,077	3,823
السلم	17,20	636,241	11,69	495,595	11,11	522,475	6,83	310,318	3,13	153,925
الاستصناع	0,009	349	0,02	1,097	0,03	1,849	0,056	2,545	0,07	3,448
إيجار الشركات	66,61	2,463,401	58,64	2,485,309	84,54	3,972,500	85,11	3,863,439	81,74	3,448
المساومة	15,12	559,383	21,55	913,533	3,52	165,668	7,76	352,284	14,95	735,016
صيغ أخرى	0,12	4,500	6,60	279,974	0,02	1,141	0,02	1,144	0,02	1,144
المجموع الكلي	100	3,698,027	100	4,238,134	100	4,698,643	100	4,538,932	100	4,916,000

34,153 مليون دج في 2023. على الرغم من هذه الزيادة في القيمة المطلقة، **نسبة المرابحة من إجمالي التمويلات بقيت**

منخفضة جدًا، إذ لم تتجاوز 1,47 %خلال الفترة. يظهر هذا أن المرابحة تعتبر **صيغة ثانوية** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنك، تُستخدم لتمويل مشاريع محددة أو عملاء محدودين، ولا تُعد محورًا رئيسيًا في محفظة التمويل.

- **السلم: ت**مويل السلم أظهر **نموًا مطردًا ومستمرًا** من 153,925 مليون دج في 2019 إلى 636,241 مليون دج في 2023، مع ارتفاع نسبته من 3,13% إلى 17,20% من إجمالي التمويلات. يشير هذا التوجه إلى **توسع البنك في استخدام السلم كأداة تمويلية استراتيجية** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لمرونته وقدرته على تلبية احتياجات السوق المتزايدة.يمكن اعتبار السلم صيغة داعمة متنامية في محفظة البنك التمويلية، وهي أكثر أهمية من المرابحة والاستصناع.

- **الاستصناع:** سجل **انخفاضًا مستمرًا من 3,448 مليون دج في 2019 إلى 349 مليون دج في 2023**، مع نسبة ضئيلة جدًا لا تتجاوز 0,009.% يعكس هذا الانخفاض أن الاستصناع **صيغة غير مفضلة أو محدودة الاستخدام** في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ربما بسبب محدودية الطلب أو تعقيدات الإجراءات التشغيلية. يمكن وصف هذه الصيغة بأنها **هامشية وغير مؤثرة على حجم التمويلات الكلي** للبنك.

- **إيجار الشركات:** يمثل **الصيغة الرئيسية والأكثر اعتمادًا** في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت قيمتها 3,972,500 مليون دج في 2021، مع نسب تصل إلى 84,54.% رغم انخفاضها إلى 2,463,401 مليون دج في 2023، إلا أنها **تظل العمود الفقري لمحفظة التمويلات**، وتعكس تركيز البنك على هذه الصيغة لدعم الاستثمارات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. تراجع التمويل في 2022 قد يكون مرتبطًا بعوامل اقتصادية أو إعادة هيكلة المحفظة التمويلية.

- **المساومة:** تمويل المساومة شهد **تذبذبًا كبيرًا خلال الفترة**، حيث انخفض من 735,016 مليون دج في 2019 إلى 165,668 مليون دج في 2021، ثم ارتفع إلى 913,533 مليون دج في 2022، وانخفض مرة أخرى في 2023. هذا يعكس أن المساومة **صيغة مرنة تُستخدم حسب طبيعة المشاريع وحجم الطلب**، وغالبًا لدعم صفقات خاصة أو مشاريع مميزة لا تغطيها الصيغ الأخرى. مساهمتها النسبية تراوحت بين 3,52% و21,55%، ما يوضح دورها المهم ولكن غير الثابت في المحفظة التمويلية.

- **صيغ أخرى:** حافظت على **حجم منخفض نسبيًا (حوالي 0,02%)** خلال معظم الفترة، مع ارتفاع ملحوظ في 2022 إلى 279,974 مليون دج.(6,60%) يشير هذا الارتفاع المؤقت إلى **إطلاق منتجات تمويلية جديدة أو دعم مشاريع خاصة محددة**. بشكل عام، هذه الصيغ تُعد **أدوات ثانوية أو تكميليّة** ولا تشكل جزءًا أساسيًا من استراتيجية البنك التمويلية.

رابعا: النتائج

يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة إلى ما لي:

1- أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- **رأس المال المخاطر** :القوانين رقم 06-11 و08-56 تحدد شروط تأسيس شركات رأس المال المخاطر والحد الأدنى لرأس المال، بالإضافة إلى قواعد المساهمات والقروض.
- **المؤسسات المساعدة** :صندوق ضمان القروض، الصندوق الوطني لضمان الاستثمارات، الوكالات الوطنية للوساطة العقارية وتثمين البحث العلمي.
- **أمثلة شركات رأس المال المخاطر**Sofinance :، Finalep، MPEF، ASICOM، الجزائر استثمار.
- **التمويل الإيجاري:**

  - ✓ الإطار القانوني: قانون النقد والقرض 90-10 والأمر 96-06.
  - ✓ المؤسسات المتخصصة: الشركة العربية للإيجار، المغاربية الجزائرية للإيجار، الشركة الوطنية للإيجار المالي، الجزائر إيجار.
  - ✓ البنوك الممارسة كنشاط فرعي: بنك التنمية الريفية، SRH، البنوك الأجنبية، بنك البركة، مصرف السلام، بنك الإسكان.

2- صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المرابحة، الإجارة، المشاركة المتناقصة، المضاربة، مع توضيح مدى ملاءمتها لمختلف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3- التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر

- ✓ واقع الصيرفة الإسلامية: 7 بنوك عامة وخاصة ومؤسسة مالية حصلت على شهادة المطابقة الشرعية حتى نهاية 2020، مع ترخيص نحو 20 طلبًا لاحقًا من بنوك أخرى.
- ✓ مؤشرات التمويل الإسلامي الرقمي (2020–2024): زيادة إجمالي الودائع الإسلامية، عدد المؤسسات البنكية الإسلامية، انتشار الإنترنت، عدد التطبيقات الرقمية الإسلامية.
- ✓ دراسة حالة بنك البركة: يوضح الجدول تطور حجم الصيغ التمويلية المختلفة خلال الفترة 2019–2023، حيث تبين أن **إيجار الشركات** هو الصيغة الرئيسية، تليها **السلم**، بينما المرابحة والاستصناع وصيغ أخرى أقل استخدامًا.

خامسا: مناقشة النتائج

- ✓ تشير النتائج إلى أن **إيجار الشركات** يمثل الدعامة الأساسية للتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فيما تمثل المرابحة وصيغ التمويل الأخرى أدوات ثانوية.

- ✓ الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا المالية الإسلامية يُسهل الوصول إلى التمويل، ويخفض التكاليف، ويتيح منتجات متوافقة مع الشريعة.
- ✓ مقارنة بالدراسات السابقة: يتفق هذا مع الدراسات العالمية التي تؤكد أهمية التمويل الإسلامي الرقمي في دعم المشاريع الصغيرة، مع مراعاة حاجز نقص السيولة وضعف البنية الرقمية.
- ✓ أسباب النتائج المختلفة: انخفاض الاعتماد على المرابحة يعود غالبًا لمحدودية المشاريع المؤهلة، بينما زيادة استخدام السلم تعكس التكيف مع متطلبات السوق المتنوعة.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، وبعد الإحاطة بالإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات تمويلها، واستعراض واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية ومكانتها في المنظومة المصرفية الجزائرية، نكون قد وصلنا إلى مرحلة تجميع النتائج وصياغة الرؤية الختامية. لقد سعت هذه الورقة البحثية منذ البداية إلى الإجابة على إشكالية محورية تتعلق بمدى مساهمة الحلول المالية الإسلامية المبتكرة في تذليل العقبات التمويلية أمام الشباب المقاول. ومن خلال الإسقاط التطبيقي على بيانات بنك البركة الجزائري (وكالة قسنطينة) وتحليل المؤشرات الرقمية للفترة (2019-2023)، تبلورت لدينا صورة واضحة حول الفجوة بين الإمكانات المتاحة والتطبيق الفعلي، وهو ما سنوجزه في جملة من النتائج والاستنتاجات، متبوعة بمجموعة من التوصيات الضرورية.

أولاً: النتائج

- ✓ **فاعلية صيغ التمويل** :أثبتت دراسة حالة بنك البركة أن صيغة "**إيجار الشركات** "تمثل الدعامة الأساسية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة مساهمة وصلت إلى **84.54%**، مما يؤكد مواءمتها لاحتياجات المقاولين في توفير الأصول الرأسمالية.
- ✓ **تنامي المؤشرات الرقمية** :كشفت البيانات (2020-2024) عن قفزة في إجمالي الودائع الإسلامية التي تجاوزت **900مليار دينار**، مدفوعة بارتفاع نسبة انتشار الإنترنت واعتماد التطبيقات البنكية الرقمية.
- ✓ **دور التكنولوجيا المالية** :تساهم التكنولوجيا الإسلامية في خفض تكاليف المعاملات وتوسيع الشمول المالي، مما يوفر بيئة تمويلية جاذبة للشباب الذين يفضلون المنتجات المتوافقة مع الشريعة.
- ✓ **عوائق التطبيق** :لا يزال هناك ضعف في البنية التشريعية الرقمية المستقلة ونقص في السيولة في بعض الفترات، مما يحد من الانتشار الكامل للمنصات الرقمية المبتكرة مثل التمويل الجماعي.

ثانياً: التوصيات

- ✓ **تطوير الإطار القانوني** :ضرورة صياغة تشريعات خاصة تنظم عمل منصات التكنولوجيا المالية الإسلامية لضمان الحماية القانونية وتحفيز الابتكار المالي.
- ✓ **توسيع الاعتماد الرقمي** :تشجيع البنوك على رقمنة كامل الدورة التمويلية (من طلب التمويل إلى السداد) لتقليل البيروقراطية وتسهيل مهام المؤسسات الناشئة.

- ✓ **تنشيط الصيغ التشاركية** :العمل على تفعيل صيغ "المشاركة" و"المضاربة" عبر المنصات الرقمية لربط أصحاب الأفكار المبتكرة برؤوس الأموال دون الاعتماد الكلي على صيغ المداينات.
- ✓ **تعزيز الثقافة المالية** :تنظيم ملتقيات ودورات تدريبية للمقاولين الشباب للتعريف بمزايا التكنولوجيا المالية الإسلامية وكيفية الاستفادة من المنتجات الرقمية الحديثة.

المراجع:

1. Arab Bank. (s.d.). Consulté le 02 05, 2025, sur -sالموقع الإلكتروني 7 :بنوك جزائرية تتحصل على شهادة المطابقة الشرعية.
2. القمة الإفريقية الأولى ,ل .ا .(2019) .القمة الإفريقية الأولى لتكنولوجيا المالية الإسلامية .الحمامات، تونس.
3. براق ,م & .,بن زواي ,م 18-18) .أفريل .(2012الهياكل المرافلة والمصاعدة في شوق رأس المال المخاطر بالجزائر .الملتلى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافلة المؤسسات الطغيرة والمتوسطة في الجسائر .ورقلة :جامعة قاصدي مرباح.
4. بربش ,س .(2007) .رأس المال المخاطر بديل مصتحدث لتمويل المؤصصات الصغيرة والمتوصطة في الجزائر) .ج .ق .مرباح , (.Édمجلة الباحث.(05)
5. بوقفة ,أ) .جوان .(2014واقع نشاط رأس المال المخاطر في الشركة المالية للاشتثمارات، المصاهمة والتوظيف .sofinanceمجلة البحوث الاكتطادية والمالية.(01)04 ,
6. دراجي ,ك .(2013) .شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات .مجلة الاقتصاد الجديد.(09)
7. عبد الحميد بو الودنين ,ع .(2023) .الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر، بنك الجزائر، مؤتمر تيبازة الدولي للمالية الإسلامية ., 07). .(p. 06)،
8. عياد ,ح & .,حشماوي ,م) .جوان .(2017قراءة حول صناعة الائتمان الإيجاري في الجزائر وشبل ثطويره في ظل التحارب الدولية .مجلة المدبر.(04)
9. كباهم ,س) .جوان .(2018عقد الاعتماد الإيجاري الدولي كآلية لتمويل الاستثمار .مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية.(10)02 ,
10. مناصرة ,س .(2016) .المؤشصات الصغيرة والمتوشطة بين التمويل التلليدي والتمويل المصتحدث)دراسة حالة ولاية أم البواقي .(أم البواقي ,العلوم الاقتصادية :جامعة العربي بن مهيدي.
11. العايب ,س & .,آخرون 12-11) .أكتوبر .(2017رأس المال المخاطر كآلية مستحدثة في دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر .المقاولاتية كركيزة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات .أم البواقي :جامعة العربي بن مهيدي.
12. 04 سبتمبر 2023 قرار مؤرخ. (04 09, 2023). المتضمن الموافقة على نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 23-01، الذي يحدد شروط اعتماد وممارسة المستشارين في ميدان الاستثمار التساهمي ومراقبتهم. ج ر العدد 68.
13. eldjazair-istithmar. (s.d.). https://www.eldjazair-istithmar.dz/?page=rubrique&id_s=3&lang=ar.
14. First Islamic Development Bank Institute (IsDBI) . (s.d.). Consulté le 09 2025, 20, sur Artificial Intelligence (AI) Hackathon Showcases Innovation in Islamic Finance: https://www.zawya.com/en/press-release/africa-press-releases/first-islamic-development-bank-

institute-isdbi-artificial-intelligence-ai-hackathon-showcases-innovation-in-ai24o0ii?utm_source=chatgpt.com

15. journal officiel N 42. (2006). Lois 11 du 24 Juin 2006 relative à la société de la capital investissement.

16. The Maghreb, T. (2023, 04 26). Reportage. Algeria Bets on Islamic Finance to Capture Money from the Informal Sector. Consulté le 09 2025, 20, sur The Maghreb Times: https://themaghrebtimes.com/reportage-algeria-bets-on-islamic-finance-to-capture-money-from-the-informal-sector/?utm_source=chatgpt.com

17. journal officiel N 09. (2008). Décret exécutif relative aux conditions d'exercice de l'activité de la société de la capital investissement.